**مناهج السياسة الخارجية**

يعد المنهج بمثابة الاقتراب من الظاهرة والظاهرة تشير إلى الحقيقة التي تتميز بمجموعة من الخصائص، وهذه الخصائص تفرض أسلوب الوصول اليها، ورغم ان هذا القول ينتابه نوع من التناقض لذلك فإن المنهج هو "دراسة الأدوات والمسالك التي يستخدمها الباحث لبناء القوانين العلمية، وتتميز القوانين المتبعة بصفة الاطلاق زماناً ومكاناً.

ومن الممكن تقسيم المناهج في السياسة الخارجية إلى نوعين من المناهج:

1. المناهج التقليدية.
2. المناهج المعاصرة.

**اولاً: المناهج التقليدية.**

تؤكد المناهج التقليدية على ان السياسة الخارجية بوصفها ظاهرة لا يمكن ارتباطها بدراسة علمية من حيث تعود إلى ان موضوع السياسة الخارجية له علاقة ببرامج العمل التي تتبناها القيادة السياسية إزاء العالم، ونتيجة لذلك فإن هذه المناهج اقتصرت على مجرد وصف السياسة الخارجية لا سيما سياسة القوى الكبرى، فان المنهج العلمي يؤكد حقيقتين جوهريتين:

1. تكييف المنهجية وفقا لموضوع البحث وليس العكس، لذلك فأن المنهج العلمي ميز بين مضمون موضوع الاهتمام وطريقة دراسته.
2. تركز على موضوع الاعتماد المتبادل بين موضوع الدراسة والقيم الذاتية للباحث، فان المنهج لا يقوم على الفصل بين الوقائع والقيم الذاتية.

**والمناهج التقليدية هي:**

1. **المنهج التاريخي.**

يعد من أكثر المناهج استخداماً في العلاقات الدولية حيث يولي اهتمام كبير لدراسة التاريخ الدبلوماسي بسبب ان العلاقات الدولية المعاصرة لها جذور وامتدادات تاريخية سابقة ينبغي الإحاطة بها ومن كافة الجوانب، ويرى أصحاب المنهج التاريخي ان اغلب العلاقات الدولية كانت تقع في نطاق السياسة الخارجية، فان الدبلوماسية كان لها دور في الاشراف على التنفيذ من خلال وزارات الداخلية، بالتالي فبإمكان المدرسة التاريخية تحقيق مجموعة من المزايا:

* القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو اخفاق قادة الدول في تبني سياسة خارجية محددة في وقت ما.
* ان استخدام المنهج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق الاتجاهات التي يسلكها تكور العلاقات بين الدول.
* يساعد على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرار في السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها.
* يعد بمثابة معمل للتجريب واختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسية الدولية.

بالمقابل واجه المنهج التاريخي جملة من الانتقادات وهي:

* تشير الاحداث الدولية إلى كثرتها وتعقيدها وتداخلها إذ أنه من الصعوبة بمكان تحديد القوى الرئيسة التي تتحكم في السياسة الدولية.
* يحاول المنهج التاريخي اثبات فرضية معينة ومن هنا يحدث نوع من التأثير او التلاعب بالمادة التاريخية.
* عدم تطور المادة التاريخية كي يتسنى الوصول إلى خلاصة من شانها استنباط واستخلاص قوانين بإمكانها تفسير الظواهر المختلفة.

1. **المنهج المثالي.**

يعد المنهج المثالي من المناهج التقليدية في السياسة الخارجية، ويدور هذا المنهج حول فكرة مفادها "وجود مستوى أخلاقي للسلوك يستقل عن الوحدة البشرية ويقوم بالتحكم في منطق السلوك ذاته"، وأكد أصحاب هذا المنهج على مبدا توازن القوى الذي يعد أداة من أدوات تحقيق المثالية السياسية، فتوازن القوى هو وسيلة غير مباشرة لمنع الصراع، ويبدو ان المثالية ارتبطت بشكل وثيق بالتوجه الانجلو – امريكي القائم على افتراض وجود مجال اختبار واسع اما صناع القرار السياسي في تقرير الشكل الذي تتخذه سياسة بلاده.

وقد وقف أنصار المثالية موقف الرفض من بعض المبادئ السائدة في العلاقات الدولية كمبدأ توازن القوى المرتبط تاريخيا بأوروبا ومبدأ استخدام القوة في الشؤون الدولية والمعاهدات السرية للحلفاء، وطرحوا مبادئ مقابلة تمثلت في الحقوق والالتزامات القانونية الدولية والتناسق الطبيعي بين المصالح القومية كوسيلة للحفاظ على السلام العالمي، والتركيز على دور العقل في الشؤون العالمية.

ويرى "كار" ان الازمات الدولية المعاصرة تحمل في طياتها الدلالة الكافية على انهيار التحليل المثالي المستند على مبدا التناسق والتناغم في المصالح القومية، وينتقد في نفس الوقت كلاً من المذهبين الواقعي والمثالي على أساس:

* يقصد الواقعي ينظر للتاريخ نظرة تشاؤمية.
* يقصد المثالي يتجاهل الدروس المستفادة من التاريخ ذاته.

1. **المنهج الواقعي.**

ظهرت الواقعية التقليدية في عام 1940 بعد ان هيمنت على عقول الشباب من الدارسين للعلاقات الدولية في الولايات المتحدة، ويشير هذا المنهج إلى أهمية القوة في العلاقات الدولية على اعتبارها علاقات قوة، وعليه ذهب هذا المنهج من ان الرغبة في الهيمنة هي الظاهرة والسمة المميزة في العلاقات الدولية، وقد أسهم المفكر الأمريكي وعالم اللاهوت البروتستانتي "رينهولد نيبور" في تطوير المنهج الواقعي حيث يؤكد على ان "الانسان ملطخ بالخطيئة الأولى وعليه انه مهيأ للشر والخطيئة عنده تتبع من القلق الشديد"، ويشير إلى ان الانسان لا يمكنه تحمل حالة عدم انعدام الامن حينما تكون هي الوضع الطبيعي السائد، حتى انه يقبل الطغيان، ولكنه لا يقبل ان يعيش في ظل ظروف من الفوضى، بالتالي فان الانسان عند نبيور مسير وليس مخير.

هناك كُتاب اخرون اعتقدوا ان الصراع وليس التعاون هو محمور في السياسات الخارجية، ولعل من بين هؤلاء "سبيكمان" الذي أكد على ان الأوضاع التي تميز العلاقات بين الجماعات داخل دولة معينة خلال الازمات، ايضاً "هانز مورغنثاو" الذي قام بدراسة القوة كجزء مركزي للسياسة الدولية مؤكداً على ان غاية جميع السياسات القائمة على الصراع للحصول على القوة، وانتقد مورغنثاو الجوانب المثالية لحل المعضلات السياسية والدولية، وهنا يعني التخلي عن القانون الدولي العام، وعلى الرغم من تأكيد مورغنثاو على مفهوم الصراع في العلاقات الدولية إلا انه كان يشير إلى ان الدولة من الممكن ان تسعى إلى السلم من خلال مجموعة أدوات لعل من بينها الدبلوماسية السرية وسياسات توازن القوى، من هذا المنطلق تعني الواقعية السياسية عند انصار المنهج الواقعي الأهمية المعنوية للعمل السياسي وتعني التوتر العنيف الذي لا يميز بين الفروض الأخلاقية وبين متطلبات العمل السياسي الناجح، وهذا يعني ان الواقعية ترفض الربط بين الجانب الأخلاقي لأي شعب وبين القوانين الخلقية التي تسود العالم.

وقد حاول " روبرت كابلان" ان يلخص لنا النظري الواقعية من وجهة نظر "هنري كيسنجر" حيث قدم بعض المبادئ معداً إياها محددات كيسنجر لهذه النظرية من حيث:

* الفوضى اسوا من الظلم، فالظلم يعني ان العالم يتميز بعدم تكامله، لكن الفوضى تعني ان العدالة غير متوفرة.
* ليست الإشكالية الرئيسة في السياسة الهيمنة والشرور، لكن وضع حدود للحق.
* المهمة الرئيسة لرجل الدولة الابتعاد عن الثروات.

وقد اقترنت المدرسة الواقعية بثلاثة تطورات أساسية هي:

* أوشك عالم النصف الأخير من القرن العشرين لقدر متوازن نسبياً من هيمنة قطبين عظيمين على اخلاء مكانه لعالم مضطرب ومتزايد.
* ثمة نزوع متزايد لدى الإدارة الامريكية إلى التهديد باستخدام القوة في سبيل إبقاء الجوانب الأخطر من النظام التعددي تحت السيطرة.
* باسم الثورة والتقدم في الجوانب العسكرية تعد بجلب قدر غير مسبوق من قابلية التحكم بإدارة الحرب.

في هذا المجال أشار "جوزيف ناي" إلى استخدام القوة في الوقت الحاضر قد طرا عليها بعض التغيير حيث التغير مفهوم القوة الصلبة إلى القوة المرنة، والتي تعني الاقناع والتأثير والتحول التدريجي من الفوضوية على النمط المجتمعي للعلاقات الدولية، بالمحصلة اتضح ان المنهج الواقعي يقوم على مبادئ معينة هي:

* ان العلاقة ديناميكية بين القوة والمجتمع.
* الربط العضوي بين مفهوم القوة ومفهوم المصلحة.
* ان المصالح المادية وليست الأفكار تهيمن بالمباشر على اعمال البشر.
* ترفض الواقعية السياسية الطموحات الأخلاقية.

ولقد وجهت للمدرسة الواقعية جملة من الانتقادات تمثلت بما يأتي:

* لم تميز المدرسة الواقعية بين القوة كمحصلة سياسية والقوة كأداة والقوة كدافع ومحرك.
* عالج مورغنثاو مفهوم المصلحة القومية كهدف هل من الممكن تحقيقه والحق انه لا يميز بين ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.
* خلط مورغنثاو بين ظاهرة صراعات القوى السياسية الدولية وبين الحالات الانتقالية لهذه الصراعات والمؤسسات التي نشأت في اطارها في القرون الأخيرة.
* لا تعد القوة وحدها كأداة لتحليل الظواهر في السياسة الدولية، إذ توجد إلى جانب قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي.
* تتسم تحليلات مورغنثاو بالتشاؤمية فيما يخص السياسة الدولية.

1. **الواقعية الجديدة.**

تعرف الواقعية الجديدة بالواقعية البنيوية او الواقعية العصرية ومن اهم منظريها "كينث والتز" و "روبرت جيلين" و"جورج موديليسكي"، وتتميز الواقعية الجديدة ان لها سمات معينة هي:

* تأكيدها على معنى الصراع السياسي الدولي للسيطرة ومن خلال العلاقات الاقتصادية الدولية، حتى انها ذهبت بالقول حول ان الليبرالية والمدرسة الراديكالية ف الاقتصاد أخفقت في أدراك وفهم هذه العلاقات، وقدمت نظريات وتفسيرات وشرح للعلاقات البنيوية او الارتباط السببي بين الوسائل والاهداف.
* تتميز الواقعية الجديدة بمفهوم "الدولتية" من خلال منح الدولة القدرة على تكوين الأهداف والمصالح.

وهناك من يرى ان الواقعية الجديدة غارقة بالتعميم وهي تعمل بصدد الموقف الأيديولوجي كونها تبغي الحفاظ على الأوضاع الراهنة في البنية الهرمية للعلاقات الدولية.

1. **المنهج السلوكي.**

المنهج السلوكي او المرسة السلوكية نشأت في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين وتبلورت افكارها بشكل أساسي في الستينيات من القرن ذاته، وهدفت هذه المدرسة إلى إيجاد نظرية تعليلية تفسيرية تنبؤية، ويتقوم على مجموعة من العناصر مثل التناسق والتثبت والوسائل المستعملة والقياس الكمي والقيم والترتيب المنهجي والعلم التجريدي والاندماج، والسلوك السياسي قد يكون في صورته الأولى والأكثر عمومية هو سلوك المواطن العادي الذي يتعامل مع السلطة في كيفية تعامله معها، كذلك السلوك السياسي من الممكن ان يفهم انه سلوك جماهيري وليس فقط فردي بالتالي فهو يجمع بين الفردي والجماعي، والثقافة السلوكية تمثل حلقة الوصل التي تربط العلوم الاجتماعية بالعلوم الأساسية، فضلاً عن ذلك ان العلوم السلوكية ولو في مرحلة معينة من مراحل تطورها احد أهدافها هو توحيد الثقافة الاجتماعية بالتالي قهي لا تقتصر على نشر الثقافة الاجتماعية.

**ثانياً: المناهج المعاصرة.**

1. **منهج التحليل النظمي.**

انطلق دعاة هذه المدرسة من مفهوم النظام system والذي يعدوه وحدة التحليل الأساسية، فقد عرف "بريار" النظام على انه "مجموعة العناصر المتفاعلة المكونة للكلية التي تنم عن تنظيم ما"، وعرف "نيكلسون" و"رينولدز" النظام على انه " مجموعة من الأجزاء التي تتسم بالتفاعل فيما بينها والتي تحدد نم العلاقات بين هذه الأجزاء"، ويعرف "جابرييل الموند" النظام على انه "منظمة تتفاعل مع البيئة وتؤثر وتتأثر بها"، كذلك يُعرف النظام السياسي على انه مجموعة أساسية التي تتكون من المؤسسات الاجتماعية، ومن مهماتها اعداد الأهداف لمجتمع ما او لمجموعة ضمن اطار هذا المجتمع والسير في كيفية تنفيذها"، اما "ديفيد استون" فيعرفه على انه "مجموعة من الظواهر التي تكون نظاماً فرعياً من النظام الاجتماعي الرئيس، وينطلق في تحليل النظام السياسي في وظيفتين أساسيتين هما:

* المدخلات: وتعني مجموعة المطالب والتأييدات التي يتلقاها النظام السياسي وتتضمن المطالب المادية والاجتماعية كالمطالبة بتحديد شروط العمل والقضايا التي تواجهها الفئات العمالية على سبيل المثال، اما المطالب السياسية فهي المطالبة التي لها علاقة بالضغوط او الاحتجاجات او النداءات من قبل الهيئات والجماعات السياسية او الافراد للمهام في وضع السياسة العامة للنظام او المشاركة فيه.
* المخرجات: كل ما يصدر عن النظام من إجراءات وردود أفعال تقوم بها السلطات لمواجهة المدخلات، بالمحصلة فان المخرجات بالمجمل تتمثل في شكل تدابير وقرارات.

ويقدم "ديفيد ايستون" مفهوم اخر هو " العلبة السوداء" وهذا ما يعبر عنه او ما يسميه بمركز اتخاذ القرار في اطاره يتم تحويل المطالب والتأييدات إلى قرارات سياسية او تدابير تنفيذية جزئية.

بالتالي فان للمنهج النظمي مجموعة من الخصائص والسمات والتي يمكننا ايجازها في الاتي:

* ان النظام لا يخرج في صورته النهائية عن كونه وحدة عضوية حية ومتحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمر.
* يعمل النظام من خلال المؤثرات الداخلية والخارجية.
* ان النظام قد يكون محكماً في تكوينه او قد يكون مغلقاً.
* هناك فواصل بين النظام وبيئته الخارجية.
* قدرة النظام على التكيف مع الظروف المكتنفة به.
* تتفاعل السياسة الخارجية مع جميع الدول بمفهوم البيئة.

لقد حاول مجموعة من أساتذة السياسة الخارجية والباحثين استخدام المنهج النظمي على مستوى النظام السياسي الدولي، وعلى الرغم من وجود مزايا تحدث عنها أنصار هذا المنهج إلا ان هذا لا يمنع من ان هناك مجموعة من الانتقادات التي وجهت لهذا المنهج والتي يمكن ايجازها بالشكل التالي:

* الاهتمام المبالغ فيه باستمرار النظام.
* يعكس هذا المنهج مستوى عالٍ من التجريد.
* تناوله السريع لعنصر التحويل.

1. **المنهج المقارن.**

المقارنة هي التمييز بين شيئين او وصف الخصائص والصفات المشتركة او الحديث عن شيئين مختلفين او أكثر أي هي تقصي نقاط التشابه والاختلاف، ويقول الفيلسوف الفرنسي " الكيس دي توكفيل" ان المقارنة شيء أساسي للفكر البشري علاوة على انها جوهر المنهج العلمي، فمقارنة ماي امتنا وحاضرها ومقارنة تجارب الأمم الأخرى يعمق من رؤيتنا لمؤسساتنا الخاصة.

ويتشابه هنا منطق المناهج المقارنة المستخدمة من قبل العلماء السياسيين والمفكرين ومفهومها مع تلك المستخدمة في العلوم الدقيقة، ان العالم السياسي لا يستطيع ان يصمم تجارب يتفحص من خلالها الترتيبات السياسية ويراقب النتائج، وقد قارن منظرون آخرون في محاولتهم لتفسير الفروق بين اعمال وانجازات الأنظمة السياسية الأنظمة الدستورية والأنظمة الاستبدادية، والديمقراطيات ثنائية الأحزاب مع الديمقراطيات متعددة الأحزاب والحكومات المستقرة والحكومات المتزعزعة، والتحليل المقارن يُعد أداة قوية متعددة الاستعمالات فهو يحسن القدرة على وصف وفهم العمليات السياسية في أي بلد بتقديم مفاهيم ونقاط مرجعية من منظور أوسع، ويقوم هذا المنهج بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة أخرى من اجل الوصول على نقاط التشابه او الاختلاف فيما بينها، ويطبق هذا المنهج نفسه على السياسة الخارجية لدلوة معينة في حقبتين لكل منها طابعها الخاص.

كانت هناك بعض العوامل التي أسهمت في بلورة الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية وبالإمكان ايجازها في عاملين:

* التطورات الدولية التي لها علاقة بتوسيع حجم السياسة الخارجية التي كانت حكراً على الدول الأوروبية، وذلك بعد بزوغ دول جديدة في العلاقات الدولية.
* التطورات العلمية كانت لها تأثيرات كبيرة وواضحة على الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية ولسبب توسع حجم المعلومات وانهيار الحواجز بين السياسة الداخلية والخارجية.

ان الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية هي كل تحليل يجعل وحدته تدور حول أكثر من نموذج من نماذج السياسة الخارجية من اجل البرهان واكتشاف أوجه الخلاف واوجه التشابه.

1. **المنهج التحليلي.**

التحليل هو عملية تعريف وتقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل بتعبير اخر هو تعريف وتقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة، والمنهج التحليلي يتخذ اشكالاً ومستويات مختلفة تبعاً لطبيعة ذلك الموضوع، وفي هذا المجال لابد من التمييز بين أسلوب الاستقراء وأسلوب الاستنباط، حيث شير الاستقراء إلى كيفية الانتقال من الخاص إلى العام اما الاستنباط فيشير للانتقال من العام إلى الخاص، ويرى "جون ديوي" ان البحث لا يبدا بالحقائق او وضع الفروض وانما بالاعتراف بوجود وضع شائك او مشكلة تحتاج إلى حل".

1. **منهج اتخاذ القرار.**

في البداية لا بد من ان نميز بين عملية صنع القرار كمنهج لتحليل السياسة الخارجية وعملية اعداد القرار، فالأولى هي عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود وذو طابع اجتماعي من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعوا القرار، أي ان عملية صنع القرار هي المرحلة المحورية في العملية السياسية، فقد تم ترتيب القوى السياسية وبعدها يتم الانتقال الى سن سياسات رسمية، المفهوم الثاني وضع منهج للنشاط الإداري والعلمي بغية تحقيق الأهداف الوطنية بحيث يشمل هذا المنهج تحديداً زمنياً لتحقيق هذه الأهداف، وقد برز في هذا الحقل ريتشارد سنايدر اذ عد ان الأساس في الوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية هي عملية صنع القرار، وان فحوى هذه النظرية هو ان الحركة السياسية لا تعدو ان تكون لمواقف تحدد زماناً ومكاناً وموضوعاً، ولقد قسم سنايدر المواقف في السياسة الخارجية الى الأقسام التالية:

1. المواقف المنظمة المحددة والمواقف غير المنظمة
2. المواقف الضاغطة والمواقف غير الضاغطة
3. المواقف الحاسمة والمواقف غير الحاسمة
4. نوع التأثير الذي يكتنف بالموقف من حيث درجة التهديد والعداء
5. كيف يتم تفسير المشكلة وكيف يتم تحديد طابعها الوظيفي الرئيس
6. مدى فرض العوامل الموضوعية على صانعي القرار

لقد تأثر سنايدر بنظرية بارسون العامة في الفعل ورد الفعل التي اعتمدت علم النفس وعلم الاجتماع في تفسير العوامل المؤثرة في منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وتعد نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية من النظريات الأساسية التي يهتم بها أساتذة السياسة الخارجية، وتنصب اهتمامات هذه النظرية على تفاعل الدول مع العوامل المؤثرة في النظام الدولي الذي تعمل في اطاره والتعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل، وقد اقترح سنايدر ثلاث وسائل لتحليل العوامل التي يتبناها صانعو القرار:

1. البيئة الداخلية
2. البيئة الخارجية
3. صيرورة صناعة القرار

وتتكون عملية صنع القرار عند سنايدر من ثلاث مستويات:

1. دائرة الاختصاص
2. الاتصال والمعلومات
3. الدوافع والمحركات

وهنالك اراء مختلفة بين اساتذة السياسة الخارجية حول الدور الذي يقوم به صانع القرار، فالقسم الأول يؤكد على ان دور صانع القرار دوراً محدوداً بسبب الإطار العام الذي يخص بالدرجة الأولى طبيعة النظام السياسي والقسم الثاني يؤكد على أهمية إعطاء صانع القرار دوراً كبيراً في الدولة، ويقتضي من الباحث تناول الأمور على انفراد كي يكون القارئ على بينة تامة على ماهية الابعاد الداخلية والخارجية.

1. مراحل عملية صنع القرار وتنقسم الى النقاط التالية: -
2. المرحلة السابقة لاتخاذ القرار (مرحلة الاعداد) وتتضمن:
3. المبادأة: هي الحالات التي أدت الى تبني مثل هذه القرارات وحالات الضرورة التي أدت الى بلورتها وتنشأ من النظام بحد ذاته او ظروف نشأت لمتطلبات فرضتها دولة أخرى او الوضع الدولي.
4. التخطيط: من المفاهيم الحديثة الى حد ما في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية اذ لم يدخل في ادبيات السياسات الخارجية الا في اعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما قامت وزارة الخارجية الامريكية من تشكيل مجموعة تقوم بتخطيط السياسة الخارجية عام 1947.
5. الموقف: وضع تصور للمجتمع والظروف المكتنفة بالموقف.
6. التنبؤ: التنبؤ افتراضاً موجهاً للمستقبل والتنبؤ لا يعدو ان يكون تخطيطاً سياسياً.
7. المشورة: قد يكون للمشورة دور في تعريف الموقف ووضع التوقعات بخصوص ذلك.
8. اتخاذ القرار (مرحلة الاختيار): يكون في هذه المرحلة التمييز بين القرارات الاتية، القرارات الإيجابية والقرارات السلبية والقرارات المرنة والقرارات الجامدة والرئيسة والتابعة والاجرائية والموضوعية.
9. المرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار (مرحلة التطبيق) التي تعنى بتطبيق القرار لان هذه المرحلة تشكل المصدر الأساس لرد الفعل وانها تفترض نوعاً من الشرح والتفسير.
10. اختيار السياسات

هناك مجموعة ملاحظات بالنسبة لاختيار القرارات في السياسة الخارجية التي تكمن في:

1. ان صانعي القرارات في اختيارهم للسياسات لا يختارون من بين كل السياسات البديلة، والممكنة، انما يختارون فقط تلك البدائل المنظورة لهم التي تكون أكثر قبولاً من بين كل السياسات الممكنة.
2. ان اتساع البدائل المنظورة والمقبولة سياسياً قد يفتح المجال امام واضعي القرارات التكيف مع تغير الزمن والظروف وطبيعة المشكلة.
3. عدم تواجد احكام موضوعية متفق عليها لترشيد احكام صانعي القرارات في السياسة الخارجية.

**الإيجابيات**: -

1. تساعد النظرية التعرف المسبق على مختلف القوى والعوامل الثابتة والمتغيرة والمتداخلة التي تشكل من مجموعها السلوك الخارجي لأي دولة عضو في النظام الدولي.
2. ان عملية اتخاذ القرارات الخارجية تشمل على كل العناصر والمتغيرات الرئيسة التي تحدد في النهاية حركة الدول.
3. ان الدولة القومية ستظل لمدة طويلة قادمة اهم وحدة سياسية مسؤولة في النظام السياسي الدولي.
4. تجمع النظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية مستويات عديدة للتحليل.
5. تكون أساس لربط العديد من نظريات العلاقات الدولية ببعضها وهي النظريات التي اقتصرت تطبيقها على أمور محددة وضيقة.
6. عد فارما منهج اتخاذ القرارات لسنايدر بمثابة انتصار لمفهوم الصيرورة في تحليل القرار على مفهوم الالة الذي اكد عليه التحليل الوظيفي.

**الانتقادات:**

1. معالجة سنايدر لموضوع الدوافع في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية يتسم بعدم الوضوح والتحديد.
2. ان منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لم يحدد لنا نوعية التأثيرات المتبادلة والارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الأساسية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.
3. هنالك افتقار للبيانات والمعلومات.
4. الخلط بين مرحلة اعداد السياسة ومرحلة تنفيذها.
5. تجزئة السياسة الخارجية الى مجموعة من القرارات وهنا يفقد النظرة الشاملة للسياسة الخارجية.
6. تحديد الأهداف قد يكون صعباً في التطبيق للاختلاف بين الأهداف المعلنة والاهداف الحقيقية.
7. الوضع النفسي لصانع القرار يجعل من الصعب التوصل الى قواعد موضوعية تكون قابلة للتطبيق.
8. صعوبة تتبع ورصد التفاعلات المستمرة التي تحدث على كل مستوى بين أطراف المواقف الخارجية التي تحدد عناصر رؤيتهم وتؤثر في توقعاتهم.
9. صعوبة تقويم الدور الذي تسهم به المؤثرات التنظيمية والبيروقراطية في عملية القرارات الخارجية.
10. أولى "سنايدر" أهمية كبرى على العوامل الخارجية في عملية صنع القرار في حين كان اهتمامه قليلاً بالمحيط الخارجي.

* **المنهج الوظيفي**

يقوم على الوصف ويجعل منه الوظيفة على الرغم من الغموض وعدم الثقة حول مصطلح الوظيفة، ويشير علماء الاجتماع الى توافر العناصر الثلاث في المنهج الوظيفي:

1. تحديد الوظيفة في إطار النظام الاجتماعي.
2. ان العناصر والمقومات الاجتماعية والثقافية كافة تؤدي وظيفة اجتماعية.
3. ان الظاهرة الكلية لا تستطيع بصورة او بأخرى الاستغناء عن المقومات الاجتماعية.

الا ان العالم الأمريكي مرتن يشير الى حقيقة تعارض هذه المقومات مع الحقيقة الاجتماعية لأسباب يمكننا ايجازها:

1. هنالك عادات وتقاليد من الممكن ان تكون وظيفة بالنسبة لمجتمعات معينة، لكنها لا تعتبر لمجتمعات أخرى.
2. ان التسليم بأن هذه المقومات تؤدي وظائف اجتماعية لا يفسر شيئاً في طبيعة هذه الظاهرة، لأن الوظيفة قد تتنوع بين وظائف واضحة.

**أستاذ المادة**

**أ.م.د أثير ناظم الجاسور**